



النيابة العامة المصرية
الدليل الإرشادي

أحكام محكمة النقض



سادساً: أحكام قضائية متعلقة بجرائم الاتجار بالبشر :

تُعد أحكام محكمة النقض مرجعاً أساسياً في تفسير وتطبيق القانون، وقد رسخت العديد من المبادئ القانونية المتعلقة بجرائم الاتجار بالبشر، منها:

• عدم اشتراط وجود شهود رؤية لثبوت الجريمة: محكمة النقض أكدت أنه لا يشترط لثبوت جريمة الاتجار بالبشر ومعاقبة مرتكبها وجود شهود رؤية، بل يمكن إثباتها بكافة طرق الإثبات بما في ذلك أقوال المجنى عليها وتحريات الشرطة وإقرار المتهم.

(نقابة المحامين المصرية - حكم النقض بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣).

التعامل مع صور الاستغلال: تؤكد محكمة النقض على أن صور الاستغلال الواردة في القانون هي على سبيل المثال لا الحصر، مما يتيح للقضاء المرونة في التعامل مع الأنماط الجديدة لهذه الجريمة. القصد الجنائي: تشدد محكمة النقض على ضرورة توافر القصد الجنائي الخاص (قصد الاستغلال) لقيام الجريمة، وأن مجرد ارتكاب الأفعال المادية دون هذا القصد لا يكفي للإدانة، دون اشتراط تحقق ذلك القصد وإنما يكفي توافره في الجاني وعزمه عليه.





النيابة العامة المصرية
الدليل الإرشادي

أحكام محكمة النقض



عدم الاعتداد برضاء المجنى عليه: استقرت أحكام النقض على أن رضا المجنى عليه عن الأفعال التي تشكل الجريمة لا يعتد به إذا ما استخدمت إحدى الوسائل غير المشروعة المنصوص عليها في القانون، وذلك لحماية الضحية من استغلال حالتها أو ضعفها. التكييف الصحيح للجريمة: تؤكد محكمة النقض على أهمية التكييف الصحيح للواقعة، وتحديد ما إذا كانت تدخل في نطاق جريمة الاتجار بالبشر أم تقع تحت طائلة جرائم أخرى كالدعارة أو غيرها، مع الأخذ في الاعتبار أن الاتجار بالبشر جريمة مستقلة ذات أركان خاصة.

